

كوا ليسا

قالت مصادر مالية متابع في الأسواق العالمية إن الجنيه الإسترليني سيشهد أزمة تصيب الاقتصاد البريطاني بقوة، وإن التعاملات الاقتصادية ستتحو لتدفع بريطانيا وبضائعها وشركاتها ثمن الانسحاب من الاتحاد، أملاً بخلق مناخ جديد يفرض استفتاء معاكساً يعيد بريطانيا إلى الإتحاد خلال سنة، أي قبل أن تبدأ خطوات الانسحاب بإبصار النور وفقاً للمادة 50 من نظام الاتحاد.

سلطة حاوية ستسقط نفسها!

مصطفى حكمت العراقي

هي الأرجح والأعلى، وأن كان ذلك على حساب أصلاء الشعب البحريني إضافة إلى التضييق السياسي وعدم السماح بنشوء تيارات تختلف أو حتى تناقش السلطة في خيارها، لأن السلطة بنسخ ملكها خليفة ترى بأن قرارات الملك غير قابلة للنقاش. لإنها صائبة في كل الأحوال وكل من يتجرأ على مناقشة قرارات الملك وأن كان بصيغة دستورية وقانونية، فيجب أن يعاقب ويطرده من الحياة السياسية وتغلق مقراته ويحاكم قاداتهم ويجردوا من هويتهم، وكل ما يؤيد بأنهم من مواطني البلد وهو ما حصل فعلاً مع حركة الوفاق التي حصلت على غالبية المقاعد النيابية في الانتخابات البرلمانية في 2010، إلا أنها أجبرت على مقاطعة الانتخابات التي تلتها واتخذت من الشارع سبيلاً لنضالها، بعدما حاربتها السلطة بشتى الطرق وجعلتها خانة ومرتبطة بالخارج وتسعى لخرب الأمن في البلاد، وتمهد لأسقاط الحكم في البلد بطريقة دموية والعديد من التهم التي الصفقت فيها، بمجرد قولها كلمة حق ومطالبتها السلطة بالتحول نحو تطبيق أطر دستورية في حكم البلد، وعدم الاستمرار بحمائية غالبية الشعب البحريني بمنهج طائفي. إلا أن السلطة استمرت في ظلها وطغيانها ولم تكترث لشيء حتى انتهجت العديد من الخطوات التصعيدية العنيفة، والتي نتج عن تعال سلطوي وتعجرف لجهة عدم قراءة الواقع بمعطياته التي تتغير بسرعة البرق. فحامي سلطة خليفة وزمرته والجار الذي ينتهج من خلفاؤه تواع يسوقهم متى يشاء لتحقيق أهدافه بعدم وجود سلطة ييمقراطية في أي من بلدان جيران مملكة آل سعود لأن ذلك سيهدد لشوء انتفاضة شعبية دمرة داخل المملكة التي تغلي على صفح الكظم والتدمير لطبقات واسعة داخل السعودية، وهو ما حصل بعد ثورة شعب البحرين، فاندخلت الرياض لتهديد النمامة لتثبيت حكم عاملها في البحرين خليفة؛ ولكنها وصلت اليوم إلى طرق عسيرة في شتى الملفات والتي الآن مكنية بمف اليمن فضلاً عن ملفها الداخلي المدهور بشكل خليلر بعد إعدام الشيخ النمر، فهي منشغلة بما لديها ولن تكون بنفس الاندفاع للحفاظ

دعوات لاستقلال لندن و اسكتلندا و ألمانيا و فرنسا تضعان خطة « لأوروبا قوية»

هل تغيب الشمس عن لندن؟

أظهر استطلاع للرأي أن 52% من الاسكتلنديين يؤيدون الانفصال عن بريطانيا بعد نتيجة الاستفتاء البريطاني بالخرق من لاتحاد الأوروبي.

وأجرى الاستطلاع، الذي نشرت نتيجته أمس، صحيفة «صنداى تايمز»، معهد «بانيليس» يومي الجمعة والسبت، حيث شمل عينة تقنية قوامها 620 شخصاً وقد أظهر أن 52% من الناخبين الاسكتلنديين أصبحوا يريدون استقلال دولتهم عن المملكة المتحدة في حين يعارض 48% منهم الانفصال.

من الجدير بالذكر أن الناخبين الاسكتلنديين رفضوا في استفتاء أجري في 2014 الاستقلال عن بريطانيا، ولكن بعد الصدمة التي أحدثها استفتاء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي تغيرت المعادلة.

وكانت رئيسة وزراء اسكتلندا نيكولا ستيرجن قالت، إن تنظيم استفتاء جديد على استقلال المقاطعة بات «مجحاً جداً» لأنها لا تريد أن يصبح الاسكتلنديون خارج الاتحاد الأوروبي رغماً عنهم.

ستيرجن أضافت «التحدي الذي يواجهني الآن كـرئيسة للوزراء هو التوصل إلى أفضل وسيلة لحماية مصالح اسكتلندا والحيولة دون خروجنا من الاتحاد الأوروبي دون إرادتنا مع كل العواقب المضرة والمؤلمة التي ستنتج ذلك».

وأشارت إلى أنها ستحدث مع بروكسل خلال الأيام القليلة المقبلة، وقالت «التحدي الذي يواجهني ومسؤوليني كرئيسة للوزراء هو السعي للتفاوض لحماية مصالح اسكتلندا».

ورغم تصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي بأغلبية 51.9% من الأصوات (شملت أصوات الاسكتلنديين)، لكن تصويت الاسكتلنديين لوحده جاء مؤيداً للبقاء في أوروبا إذ بلغت نسبة 62%.

في غضون ذلك، بدأت الشدائد من نوع «نعم لاستقلال لندن!» و«صديق خان رئيساً»، وعاش الكسيت»، أي «عاش خروج لندن»، على شكل مزاح، ولكن تطور هذه المزحة بشكل درامي، قد يؤدي إلى استقلال العاصمة لندن عن بريطانيا الأم. و أطلقت عريضة تطالب باستقلال



وقال ماكدونل في إشارة إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «أترك حجم خيبة الأمل لدى الناس، حيال خسارة الاستفتاء الأوروبي لكن الآن هو وقت التماسك».

وفي شأن متصل، قال وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند أمس، إن مجلس الوزراء سيقدم في عله لحين اختيار رئيس وزراء جديد، وقال «بالتأكيد سيختار رئيس وزراء جديد مجلسه الوزاري وجميعنا سنبقى في مناصبنا حتى هذه النقطة وبعدها سيتخذ رئيس الوزراء الجديد قراره».

ورداً على سؤال حول مصير منطقة جبل طارق وهي جيب بريطاني في جنوب اسبانيا، قالت مندوباتها ستسعى للاشتراك في إدارته مع لندن بعد التصويت لصالح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، قال هاموند «ستكون أقل قدرة على حماية مصالح جبل طارق وليس الدفاع عن أراضي جبل طارق.. بالطبع يمكننا فعل ذلك لكن لحماية مصالح جبل طارق إذا لم تكن في الاتحاد الأوروبي»، مضيفاً أن «جبل طارق يعتمد على آلاف وآلاف العمال الأسبان الذين يعبرون هذه الحدود كل يوم، واتي تعطيل لهذا التدفق سيكون مدمراً لاقتصاد جبل طارق».

جاء ذلك في وقت، قال مسؤول كبير في الخارجية الأمريكية، إن الوزير جون كيري سيجتمع مع مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني في بروكسل ومع وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند في لندن يوم الاثنين. وأهمية ألا يحذو أعضاء آخرون في الاتحاد حذو بريطانيا مما سيضعف الاتحاد بشكل أكبر.

بودورها، صاغ وزيرا خارجية ألمانيا وفرنسا وثيقة من تسع صفحات عنوانها «أوروبا قوية وسط عالم من الشكوك» واقترحا فيها سياسات أوروبية مشتركة على صعيد الأمن والهجرة فضلاً عن تعزيز التقارب الاقتصادي.

وقال وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير ونظيره الفرنسي جان مارك ابرو في الوثيقة إنه «كي نمنع التفتت الزاحف الضمام لمشروعنا الأوروبي يجب أن نركز أكثر على الأساسيات وعلى الوفاء بالتوقعات الملومسة لمواطنينا».

ولم يوافق عليها، إلا أن كان ذلك على حساب أصلاء الشعب البحريني إضافة إلى التضييق السياسي وعدم السماح بنشوء تيارات تختلف أو حتى تناقش السلطة في خيارها، لأن السلطة بنسخ ملكها خليفة ترى بأن قرارات الملك غير قابلة للنقاش. لإنها صائبة في كل الأحوال وكل من يتجرأ على مناقشة قرارات الملك وأن كان بصيغة دستورية وقانونية، فيجب أن يعاقب ويطرده من الحياة السياسية وتغلق مقراته ويحاكم قاداتهم ويجردوا من هويتهم، وكل ما يؤيد بأنهم من مواطني البلد وهو ما حصل فعلاً مع حركة الوفاق التي حصلت على غالبية المقاعد النيابية في الانتخابات البرلمانية في 2010، إلا أنها أجبرت على مقاطعة الانتخابات التي تلتها واتخذت من الشارع سبيلاً لنضالها، بعدما حاربتها السلطة بشتى الطرق وجعلتها خانة ومرتبطة بالخارج وتسعى لخرب الأمن في البلاد، وتمهد لأسقاط الحكم في البلد بطريقة دموية والعديد من التهم التي الصفقت فيها، بمجرد قولها كلمة حق ومطالبتها السلطة بالتحول نحو تطبيق أطر دستورية في حكم البلد، وعدم الاستمرار بحمائية غالبية الشعب البحريني بمنهج طائفي. إلا أن السلطة استمرت في ظلها وطغيانها ولم تكترث لشيء حتى انتهجت العديد من الخطوات التصعيدية العنيفة، والتي نتج عن تعال سلطوي وتعجرف لجهة عدم قراءة الواقع بمعطياته التي تتغير بسرعة البرق. فحامي سلطة خليفة وزمرته والجار الذي ينتهج من خلفاؤه تواع يسوقهم متى يشاء لتحقيق أهدافه بعدم وجود سلطة ييمقراطية في أي من بلدان جيران مملكة آل سعود لأن ذلك سيهدد لشوء انتفاضة شعبية دمرة داخل المملكة التي تغلي على صفح الكظم والتدمير لطبقات واسعة داخل السعودية، وهو ما حصل بعد ثورة شعب البحرين، فاندخلت الرياض لتهديد النمامة لتثبيت حكم عاملها في البحرين خليفة؛ ولكنها وصلت اليوم إلى طرق عسيرة في شتى الملفات والتي الآن مكنية بمف اليمن فضلاً عن ملفها الداخلي المدهور بشكل خليلر بعد إعدام الشيخ النمر، فهي منشغلة بما لديها ولن تكون بنفس الاندفاع للحفاظ

«لتبقى لندن داخل الاتحاد الأوروبي» لكنها لم تجمع حتى ظهر أول من أمس، أكثر من 16 ألف توقيع. وتطلق هذه المبادرات من موقف سكان لندن خلال الاستفتاء إذ صوتوا بنسبة 60% للبقاء داخل الاتحاد الأوروبي، في حين أن بن البلاد بكاملها صوتت للخروج بنسبة 52%. وتمتد مدينة لندن الكبرى على مساحة 1500 كلم مربع، وتضم مناطق ريفية على أطرافها، وفي وسط المدينة حيث الاحتفاظ السكاني كبير، وصلت نسبة المصوتين للبقاء داخل الاتحاد الأوروبي إلى أكثر من 75%.

وفي السباق، أصدر صادق خان بياناً، طالب فيه بإشراك مدينة لندن في مفاوضات الخروج من الاتحاد الأوروبي وبأن «تبقى عنواني السوق للمودة».

إلا أننا حتى الآن لم نعد نعتقد أيضاً أن البريكسيت أمر مستحيل، مضيفاً إنه سيقدم من «النجاح الهائل» الذي حققته العريضة للمطالبة سريعاً بإعطاء المدينة مزيداً من الصلاحيات، ولم تبق مبادرة أومالي معزولة. فقد أطلقت عريضة أخرى مشابهة تحت شعار

«لنبقى لندن داخل الاتحاد الأوروبي» لكنها لم تجمع حتى ظهر أول من أمس، أكثر من 16 ألف توقيع. وتطلق هذه المبادرات من موقف سكان لندن خلال الاستفتاء إذ صوتوا بنسبة 60% للبقاء داخل الاتحاد الأوروبي، في حين أن بن البلاد بكاملها صوتت للخروج بنسبة 52%. وتمتد مدينة لندن الكبرى على مساحة 1500 كلم مربع، وتضم مناطق ريفية على أطرافها، وفي وسط المدينة حيث الاحتفاظ السكاني كبير، وصلت نسبة المصوتين للبقاء داخل الاتحاد الأوروبي إلى أكثر من 75%.

وفي السباق، أصدر صادق خان بياناً، طالب فيه بإشراك مدينة لندن في مفاوضات الخروج من الاتحاد الأوروبي وبأن «تبقى عنواني السوق للمودة».

إلا أننا حتى الآن لم نعد نعتقد أيضاً أن البريكسيت أمر مستحيل، مضيفاً إنه سيقدم من «النجاح الهائل» الذي حققته العريضة للمطالبة سريعاً بإعطاء المدينة مزيداً من الصلاحيات، ولم تبق مبادرة أومالي معزولة. فقد أطلقت عريضة أخرى مشابهة تحت شعار

«لنبقى لندن داخل الاتحاد الأوروبي» لكنها لم تجمع حتى ظهر أول من أمس، أكثر من 16 ألف توقيع. وتطلق هذه المبادرات من موقف سكان لندن خلال الاستفتاء إذ صوتوا بنسبة 60% للبقاء داخل الاتحاد الأوروبي، في حين أن بن البلاد بكاملها صوتت للخروج بنسبة 52%. وتمتد مدينة لندن الكبرى على مساحة 1500 كلم مربع، وتضم مناطق ريفية على أطرافها، وفي وسط المدينة حيث الاحتفاظ السكاني كبير، وصلت نسبة المصوتين للبقاء داخل الاتحاد الأوروبي إلى أكثر من 75%.

وفي السباق، أصدر صادق خان بياناً، طالب فيه بإشراك مدينة لندن في مفاوضات الخروج من الاتحاد الأوروبي وبأن «تبقى عنواني السوق للمودة».

إلا أننا حتى الآن لم نعد نعتقد أيضاً أن البريكسيت أمر مستحيل، مضيفاً إنه سيقدم من «النجاح الهائل» الذي حققته العريضة للمطالبة سريعاً بإعطاء المدينة مزيداً من الصلاحيات، ولم تبق مبادرة أومالي معزولة. فقد أطلقت عريضة أخرى مشابهة تحت شعار

الإسبان يصوتون لكسر الجمود السياسي وتوقعات بصعود أقصى اليسار



على نحو 40 مقعداً ما يجعل عدد مقاعدنا أقل من العدد اللازم لتحقيق أغلبية مطلقة وهو 176 مقعداً.

وكان حزب الشعب اليميني اقترح أن يتراس حكومة ائتلافية تضم حزبي «المواطنين» الليبرالي، والعمال الاشتراكي اليساري، إلا أن الأخير لا يعمل إلى هذا الحل إطلاقاً، فيما تفتت وجهات النظر المختلفة في اقتسام السلطة اتفاقاً أمام تشكيل تحالف يساري بين «العمال الاشتراكي»، وحزب «بوديموس».

عشرات القتلى بهجمات شرسة لتنظيم «داعش» الارهابي في أفغانستان

قتل العشرات أمس، باشتباكات عنيفة دارت بين مسلحي تنظيم «داعش» الإرهابي وقوات الأمن الحكومية شرقي أفغانستان، حيث تحصن المسلحون في منطقة جبلية عند الحدود مع باكستان في الشهور القليلة الماضية، على ما يبدو تحت الضربات الجوية الأميركية.

وتشير الهجمات الأخيرة، إلى أن التنظيم لا يزال يمثل تهديداً قوياً لحكومة

تواجه بالفعل تمرداً بزعامة حركة «طالبان». وقالت وثيقة من تسع صفحات عنوانها «أوروبا قوية وسط عالم من الشكوك» واقترحا فيها سياسات أوروبية مشتركة على صعيد الأمن والهجرة فضلاً عن تعزيز التقارب الاقتصادي.

وقال وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير ونظيره الفرنسي جان مارك ابرو في الوثيقة إنه «كي نمنع التفتت الزاحف الضمام لمشروعنا الأوروبي يجب أن نركز أكثر على الأساسيات وعلى الوفاء بالتوقعات الملومسة لمواطنينا».

برلين تدعو موسكو للشفافية مع حلف الأطلسي

تدعرت وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون دير لين بروسيا لتقديم تقارير حول تعداد قواتها وتحركاتها لحلف شمال الأطلسي.

وقالت لوفين ديرلين أنه من المنطقي تبادل مثل هذه المعلومات بين روسيا و «الناتو» في إطار مظلة الأمن والتعاون في أوروبا، مؤكدة أن الحلف دفاعي

بحت وهو مساعد منذ زمن لمثل هذه الخطوة. كما أكدت الوزيرة الألمانية استراتيجيته الحلف، والتي اعتبرتها رداً على «عدوانية» موسكو على حد تعبيرها، إضافة إلى ذلك شددت على ضرورة تحسين العلاقات من الجانب الروسي، الأمر الذي يتطلب من روسيا اتباع القواعد الدولية والموافقة على الحوار حسب قولها.

تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

راسم عبيدات - القدس المحتلة

صوّت البريطانيون لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي بنسبة 52% لصالح معسكر الخروج، و48% لصالح معسكر البقاء، وأصدر الخروج الآن والذي سيستغرق وقتاً قد يصل إلى عامين حسب اتفاقية لشبونة متروك لرئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، والذي يبدو أنه استعجل الرحيل على ضوء النتائج، حيث قدّم استقالته، وكانت قضية الخروج أو البقاء في الاتحاد الأوروبي قد أثارت جدلاً واسعاً في الأشهر الأخيرة بين المؤيدين والمعارضين، ولعل هذا الجدل المحتدم سببه الأساس هو السلطة الألمانية على الاتحاد الأوروبي، والمحااجة القوية عند المعارضين بأن هذا الاتحاد يحضّر وبحاجة إلى حملة إنعاش قوية، والهدف منه بالأساس، أن يكون هذا الاتحاد كتلة وازنة اقتصادياً وسياسياً تنافس أميركا وروسيا، ولكن هذا الهدف المرجو لم يتحقق، حيث أنه التكتل التجاري الوحيد الذي لم يسجل أي نمو تقريباً.

الانقسام حول البقاء والخروج بين التيارين المؤيد والمعارض كان حاداً وكبيراً، وصل حد العنف بقيام أحد المتطرفين اليمينيون البريطانيين بطعن النائبة البريطانية جو كوكس الحزب العميق، لمواقفها الداعمة لبقاء بريطانيا ضمن الاتحاد الأوروبي، ومن المعروف أن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون يقف على رأس الفريق الداعم للبقاء، وقد حاول هو وفريقه والأحزاب التي تدور في فلكه أو المؤيدة للبقاء، استخدام كل قدراتهم ونفوذهم، لجعل التصويت مع البقاء من خلال إشاعة مناخ من الخوف من المجهول واحتمالات خسارة ملايين الوظائف وفقدان المكانة المميّزة للمملكة المتحدة في الأسواق المالية العالمية في حال الخروج من الاتحاد، الأمر الذي قد يؤدي إلى انتشار البطالة وتراجع الأجور واضطرار الحكومة إلى زيادة الضرائب وتقليص الخدمات العامة.

في المقابل، يقول الداعون إلى الطلاق مع الاتحاد الأوروبي، وهم يمثلون أطرافاً سياسية مختلفة يمينية ويسارية، إنه آن الأوان لاستعادة «استقلال» البلاد من أيدي بيروقراطية واحتكارات الرسائل العالمي، وكذلك العمل على وقف الهجرة، والعمل على إعادة توجيه الأموال والثروات البريطانية من أجل بناء المؤسسات العامة والاقتصاد البريطاني الذي يشهد تباطؤاً في النمو الاقتصادي، وأيضاً يطرحون بأن السيطرة على القرار هي لدول منطقة اليورو، ويحظى القرار هذا بتأييد وبدعم الفئات المهمشة والمزارعين وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، والذين يقولون بأن البقاء هو لمصلحة الشركات الكبرى والمحكمة.

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كان له تأثيراته المباشرة على الجنيه الاسترليني، حيث انخفضت قيمته 10%، وهي النسبة الأعلى منذ 31 عاماً، وكذلك يرحح خبراء ومختصون وحللون اقتصاديون بريطانيون ودوليون، بأن هذا الخروج سيلقي بظلاله وتأثيراته على الاقتصاد البريطاني من حيث زيادة نسبة الفقر، وحسب تقرير البنك الدولي فإن خروج بريطانيا، سيكلفها خسارة قدرها 224 مليار جنيه استرليني، اتفاقيات منطقة التجارة الحرة، وكذلك سيؤدي ذلك إلى انكماش اقتصادي في الاقتصاد البريطاني يبلغ 1.4% بحلول 2019، ناهيك عن فقدان بريطانيا لقدرتها على التأثير في الاتحاد الأوروبي على المستوى الاقتصادي والسياسي.

التداعيات لن تكون على مستوى بريطانيا الداخلي، بل هذا سيطال بتأثيراته مجمل الاتحاد الأوروبي، من شأن هذا القرار الذي اتخذته الشعب البريطاني بمغادرة الاتحاد الأوروبي أن يوضع مسألة استقلال اسكتلندا مرة أخرى على جدول الأعمال. والواقع أن كثيرين في اسكتلندا ممن يداومون على الاستقلال سيحاولون من أجل أن تبقى عضواً في الاتحاد الأوروبي – وهو امتناع شعبي من المتوقع أن يؤدي إلى التصويت لصالح الانفصال عن المملكة المتحدة. وعلى أقل تقدير، لا يرحب الأميركيون ببقاء صعب مع قادة اسكتلندا على إمكانية تركيز الأسلحة النووية والغواصات على أراضيها في الوقت الذي أشارت فيه إلى روسيا مرة أخرى كمصدر تهديد لأوروبا.

ومن غير المرجح أن يتوقف التقسيم عند هذا الحد. فما يحدث في اسكتلندا يمكن أن تكون له تداعيات عبر ما تبقى من المملكة المتحدة المجزأة. وعلى وجه الخصوص، فإن مغادرة بريطانيا العظمى الاتحاد الأوروبي وخروج اسكتلندا من المملكة المتحدة سيؤجج التوترات في إيرلندا الشمالية بين مؤيدي بريطانيا الاتحاديين والجمهوريين الذين يسعون للانضمام إلى إيرلندا، انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيؤثر على مستقبله، فانسحابها سيضعه دولاً أوروبية أخرى، على أن تحذو حذوها فتقتلصق من الاتحاد الأوروبي، وأبرز مثال على ذلك، أن مسألة الخروج من الاتحاد تناقش حالياً في هولندا، وسحبت سويسرا طلب انضمامها إلى الاتحاد الذي كانت قدّمته عام 1992، وكذلك فإن المسألة لن تطف عن هذا الحد فالدول الأقر والأضعف والتي شهدت احتجاجات شعبية واسعة طالبت بالخروج من نطاق دول اليورو كاليونان وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا، حيث اعتبرت ماسيني سياسة وصفات التكشف التي وصفها البنك وصندوق النقد اللويين لها، في بمثابة هيمة وإفكار لدولها وتدمير لاقتصادها لعشرات السنين المقبلة، ولذلك سنجد في بريطانيا وخروجها نمونجاً يُحتذى به.

قرار بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي لم يحدث فراغ. وفي الواقع، لا يمكن للتوقيت أن يكون أسوأ؛ إذ تواجه أوروبا سبباً عاصفة من الصعوبات المالية ونمو اقتصاديا هزلاً. وتدفق أعداد هائلة من المهاجرين واللاجئين وتجذب الصراع مع روسيا، بعدما استعادت مكانتها الدولية عسكرياً واقتصادياً. وكان ذلك لم يكن كافياً، فهناك أزمة منطقة الشرق الأوسط والتغير المناخي والإرهاب.

الولايات المتحدة الأميركية تدرك تماماً بأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكتون له تداعياته الكبيرة على الولايات المتحدة الأميركية، فهي تعتبر بريطانيا حليفها الاستراتيجي القوي في الاتحاد الأوروبي، إذ تعدّ بريطانيا أهم شريك للولايات المتحدة تعول عليه في كثير من الأحيان لدعم مواقف تتفق مع مصالحها في بروكسل، كما سيعزز نفوذ معسكر الدول الأوروبية الشرقية، خصوصاً ألمانيا، على حساب الدول الأوروبية الغربية، فضلاً عما سيلحقه خروج بريطانيا من الاتحاد من تداعيات أخرى ومكانتها على الصعيد العالمي، الذي قد يؤثر سلباً على التوازن الدولي والمصالح الأميركية في العالم، خصوصاً في هذه المرحلة الحرجة التي تشهد صعود قوى عالمية مثل الصين وروسيا وتشكيلها.

فور نجاح التصويت بالانفصال البريطاني عن الاتحاد الأوروبي، كانت ردود الفعل من الدول القوية في هذا الاتحاد، تشير إلى مدى ما سيلحقه هذا الخروج من ضرر على مستقبل هذا الاتحاد، والذي قد يصل حدّ التفكك الكلي، فقد عقب نائب المستشار الألمانية أنغيلا ميركل على نتائج الاستفتاء بحجة «إنه يوم مشؤوم لأوروبا»، بينما رآها وزير الخارجية البولندي «أبناء سيئة لأوروبا وبولندا».

أما فرنسا فقللت على لسان وزير خارجيتها إن ما حصل «يوماً سيئاً لبريطانيا وأوروبا وستستمر، لكن عليها العمل لاستعادة ثقة شعوبها».

من جانبه، أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأميركي باراك أوباما سيبحث مع كاميرون نتائج الاستفتاء.

Quds.45@gmail.com